مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

التأصيل الفكري للمفهوم التنمية السياسية

م.م نعمان عبد الكريم نوح
أ. د علي شكر محمود
الجامعة الأسلامية في لبنان
كلية العلوم السياسية والأدارية والدبلوماسية

الملخص

تنسجم التنمية والمفهوم العام لتحقيق رقي ورفاهية الانسان في مجالات الحياة الانسانية كافة، وفي الجانب السياسي لاتتم التنمية السياسية بطبيعة الحال إلا تحت ظل نظام سياسي وسلطة سياسية حاكمة متمكنة من وضع سياسات تنموية تتوافق وتطلعات المجتمع وأهدافه، ولاشك أن التنمية السياسية في حقيقتها تعد إنتقال من حال سابق إلى وضع لاحق أفضل، وهذا يعني الانتقال من بنى حاكمة تقليدية الى أخرى حديثة، وكل ما يتصل بذلك من تحديد لشكل الحكم ووظائف الدولة وبناء القواعد المؤسسية للسلطة السياسية، فالتنمية السياسية هي الأساس لتحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية وثقافية، والهدف من ذلك هو نمو وتقدم المجتمع، كما تتضمن التنمية السياسية مزيدا من تلاحم الافراد في علاقتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمتغيرات البيئة السياسية المحيطة، فضلا عن تزايد تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي، كما أن التنمية السياسية تنبع من مفاهيم عدة تشترك في مضمونها من خلال العقلانية والاندماج القومي والديمقراطية والتعبئة أو المشاركة.

Abstract

Development is consistent with the general concept of achieving human advancement and well-being in all areas of human life. On the political side, political development naturally does not take place except under the shadow of a political system and a ruling political authority capable of setting development policies that are consistent with the aspirations and goals of society. There is no doubt that political development in reality is a transition from a previous state to a better subsequent state. This means moving from traditional ruling structures to modern ones, and everything related to that from defining the form of government and the functions of the state and building the institutional foundations of political authority. Political development is the basis for achieving economic, social and cultural development, and the goal of that is the growth and progress of society. Political development also includes more cohesion of individuals in their relationship with the political system, and an increase in the ability of the political system to respond to the changes in the surrounding political environment, in addition to the increasing differentiation and specialization of institutions and

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

structures within the political system. Political development also stems from several concepts that share their content through rationality, national integration, democracy, mobilization or participation.

المقدمة

يمكن الاشارة الى ان هناك مفهومين للتنمية هما: المفهوم الضيق المتداول أحياناً ببعده التقليدي، والذي يُقصد منه التنمية الاقتصادية، يقابله المفهوم الواسع، الذي يستند الى فكرة التنمية الانسانية ببعدها الشامل، وكذا الحال بالنسبة لفكرة الحكم الراشد أو (الحكم الصالح) أو (الجيد) أو (الرشيد) الذي شاع استخدامه في السنوات الاخيرة كمعيار رئيس لمستوى التنمية ، فالمفهوم الضيق الذي تُفضل ادبيات البنك الدولي استخدامه، يعتمد على فكرة الادارة الرشيدة بدلالة النمو الاقتصادي، عندما يتم التطرق الى التنمية، في حين ان المفهوم الواسع يرتفع الى مستوى السياسة، فيعالج مسألة الحكم والعلاقة بين عامة الناس والادارة الحاكمة، بما يدخل في ذلك مسألة الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة، اضافة الى الادارة العامة الرشيدة باعتبارها مكوّنات للحاكمية الراشدة (الصالحة) كما يذهب الى ذلك تقرير التنمية الانسانية العربية، وفي كلا المفهومين (الضيق و الواسع) للتنمية لم ترتق الدول العربية الى استيعاب التنمية في ابعادها السياسية، وبالرغم من نيل تلك الدول استقلالها منذ عقود فأنها ظلت تراوح مكانها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بسبب مشكلات بنيوية ساهمت في ترسيخ حالة (جمود التنمية)، ما دفع الباحثين الى الاسهاب في البحث حول ظاهرة بقاء دول عالم الجنوب تعاني مشكلات تنموية مزمنة، ويأتي بحثنا هذا كمساهمة بسيطة في بحث مشكلات التنمية في الدول العربية بوصفها جزءً من دول عالم الجنوب.

أهمية البحث: شكلت دراسة التنمية السياسية ضرورة لازمة فرضت نفسها على جميع الانظمة السياسية القائمة، نتيجة تداعيات انحدار الأداء السياسي للنخب السياسية، وتوسع فجوة التنافر ما بين الجماهير والنظام السياسي، وفقدان بوصلة العمل السياسي الجاد للخروج من مأزق الصراع والتناحر بين الاطراف المتنفذة.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعريف بالأبعاد الايجابية لتبني مضامين التنمية السياسية وفق منظور علمي، التي بفضلها نجحت كثير من الانظمة السياسية استيعاب تناقضات المشهد السياسي فيها عبر الخروج من طوق الصراع السياسي الى فضاء التنافس التنموي للوصول الى خط شروع سياسي ارتكزت عليه دعائم نظام سياسي مستقر، ولابأس بالاستعانة بتجارب التنمية السياسية الناجعة للتحول نحو مسار جديد للتنمية الشاملة.

مشكلة البحث: تنبع اشكالية البحث من أن معظم الانظمة السياسية ، لازالت غير قادرة على إيجاد نقطة انطلاق لعمل سياسي جاد ومنتج، وفقدان بوصلة الاتجاه السياسي المناسب لها ولشعوبها، إذ لم تزل هذه الانظمة تراوح مكانها خصوصا بعد مضي أكثر من عقد من الزمن على توليها زمام السلطة بعد زوال أنظمة حاكمة طالما بقيت جاثمة لعقود، ومن هنا تظهر تساؤلات عدة أهمها:

١ – هل أن الاداء السياسي للأنظمة السياسية سلبي دائما، أم كان لها محاولات للخروج من حالة الجمود السياسي؟.

٢ – هل الانظمة السياسية جادة تماما في تبني بواعث التنمية السياسية، أم أنها أصلا قاصرة عن فهم طبيعة العمل السياسي وإمكانية معالجة الازمات السياسية؟.

٣ – ماهي المعايير الاساس التي تتبناها الانظمة السياسية في الحكم، وهل تنسجم تلك المعايير مع مبادئ التنمية السياسية؟.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

فرضية البحث: يفترض البحث أن عوامل الاستقرار السياسي في أي بلد تعتمد على مدى فهم النظام السياسي لقواعد التنمية السياسية، وأن الافق السياسي المحدود وانعدام الرؤية السياسية لأي حكم يسبب خلل بنيوي في هياكل النظام السياسي وبالتالي انحدار الاداء السياسي.

هيكلية البحث: يندرج البحث في إطار ثلاث مباحث جاء المبحث الاول تحت عنوان (تطور مفهوم التنمية)، والمبحث الثاني تحت عنوان (أبعاد التنمية السياسية)، أما المبحث الثالث فقد حمل عنوان (محددات التنمية السياسية).

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية

إن معظم النقاشات حول موضوع التنمية تتأتى من ثلاث اتجاهات، أولها الحكومات وسياساتها العامة والمنظمات الأهلية والأفراد في الدول، والثاني الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، وأخيراً الأكاديميون والباحثون المختصون في هذا المجال، ونتيجة لاختلاف هذه الاتجاهات الثلاث في رؤيتها ومقارباتها للموضوع فمن الطبيعي أن تتباين الآراء كما أن الأمر لا يقتصر عليها، بل أن هناك فروقاً وتباينات أساسية إلى حد ما في كل فئة من هذه الفئات ما يعقد الموضوع بشكل أكثر سلبية، ومن الملاحظ أيضا أن غالبية التوصيات والمقترحات لا تتأتى من الفئة الأولى رغم أنها المعنية بالموضوع أكثر من أي فئة أخرى حيث تتزاحم الأفكار والمعتقدات وتظهر بشكل مكثف في الفئتين الأخيرتين وعلى الرغم من ظهور هذا المصطلح في بداية القرن الماضي، إلا أن أمورا كثيرة لم تساعد على متابعة الموضوع وبلورة آفاق خلاقة لتطبيقاته، نتيجة طغيان الفكر والممارسة الاستعمارية المباشرة لمختلف القوى الكبرى آنذاك[١].

وقد تطورت الأمور لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أخذت معطيات أخرى تظهر، من بينها زوال الاستعمار المباشر وانتقاله بأوجه أخرى، الأمر الذي أجبر الدول المستعمرة على تغيير أساليب ووجهات نظرها للموضوع ولكن في حدود ما يخدم مصالحها، حيث بدأت أفكار التنمية والتحديث تتوالى في بعض القطاعات الحيوية التي تخدم مصالحها، كإقامة المصانع التحويلية للمواد الأولية وإضافة التكنولوجيات الحديثة عليها بما يخدم فعالية الإنتاج التي هي بحاجة إليه، وليس ما تحتاج الدولة النامية إليه وفي مطلق الأحوال لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تحولات هامة في هذا السياق بصرف النظر عن حجمه أو المصلحة الرئيسة التي تعود إليه .وظلت التنمية لفترة طويلة ينظر إليها كعملية مقارنة بين البلدان المتخلفة والبلدان المتطورة[٢]، بمعنى آخر لقد سيطر اتجاه مفاده أن التنمية تعني دخلا قوميا مرتفعا مرافقا لاقتصاد السوق، حيث المجتمع المتخصص وحيث الناس لا يواجهون حاجاتهم الخاصة لإنتاجه فقط بل لإنتاج ما يستهلكه الآخرون[٣].

ويعود الاهتمام بالجوانب الاقتصادية إلى العديد من الأسباب أبرزها، أن الفروق الاقتصادية بين الدول المتخلفة والمتقدمة هي أكثر ما تلاحظ في الجانب الاقتصادي ولاسيما حجم وهيكل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى شيوع الاعتقاد لدى المهتمين في قضايا التنمية أن التغير في الجانب الاقتصادي هو الذي يجب أن يولي الاهتمام به قبل أي شيء آخر وأن اهتمام الدول الاستعمارية بتشجيع نمو بعض القطاعات التي كان الطلب عليها متزايدا إضافة إلى تعزيز القدرة الشرائية في هذه الدول المتخلفة يهدف في الأساس إلى تعزيز تسويق منتجاتها[٤].

لقد استمر هذا الاعتقاد دون جدل يذكر إلى منتصف الستينيات في الدول المتخلفة والمتقدمة وفي المؤسسات الدولية، ثم جرى بعض التحول الذي بدأ بالتساؤل حول جدوى علاقة التنمية بمجتمع الاستهلاك، ويعود هذا التحول إلى أسباب أبرزها[٥]:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١ - تنوع المشاكل السياسية والاجتماعية التي رافقت عمليات التنمية الاقتصادية وغيرها، إضافة إلى تمزق المؤسسات الاجتماعية والسياسية وزيادة نسبة الجريمة في مجتمعات الدول النامية وظهور مشاكل جديدة متعلقة بالبيئة والصحة وغيرها.

٢ - اتساع الهوة بين الفئات وبين الأقاليم، إذ يلاحظ أن الفوارق أكثر ما تظهر في الدول ذات الدخل المتوسط حيث سارعت عمليات النمو مقارنة مع الدول المتقدمة أو في الدول ذات الدخل المدني.

٣ - ظهور بدائل جديدة آنذاك لأساليب التنمية، كالنموذج الاشتراكي الذي طبق في الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته الاشتراكية كما أثر على العديد من الدول وطبقته بمستويات وفقا لظروفها الخاصة.

تطور مفهوم التنمية ليشتمل على تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلياته وتكويناته، حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانات المتوفرة ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة، ذلك أن التخطيط يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي أو دفع الاقتصاد لمستويات أعلى للاستهلاك وتقديم الخدمات(٦).

إن هدف التنمية الأساسي هو تحسين حياة البشر، وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، وهذا يعتمد بدوره أيضا على زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة وعلى رفع قدرات لأفراد للحصول عليها، وأن رفع مستوى إشباع الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى إشباع حاجاته الثانوية وتحقيق ذاته الإنسانية، ويتم ذلك بتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية(٧).

إن مفاهيم التنمية وأن تعددت فإنها تتفق في الهدف العام الذي يعني تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته وتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ومن أهداف التنمية أن يتمتع الناس بحياة كريمة ومحترمة، ولن يتحقق ذلك إلا في ظل حرية سياسية وإدارية تساهم في زيادة نطاق اختبارات الناس بحيث تمكنهم من المشاركة في عمليتي التخطيط ووضع القرار، ويمكنهم من تنظيم مجتمعاتهم عن طريق توافق الآراء والتشاور بدلا من تنظيمها عن طريق الإملاء من جانب الصفوة الاوتوقراطية(٨).

يرى بعض الباحثين أن أول استخدام لكلمة development بمعنى (التطور الاجتماعي) يعود إلى كارل ماركس في كتابه (رأس المال) فقد استعمل ماركس كلمة (تطور) بمعنى يجعلها المفهوم المفتاح لتفسيره الاقتصادي للتاريخ، وقد أوضح" شومبيز" هذا بقوله أن (التطور كان في فكر كارل ماركس الموضوع الأساس، وقد ركز قواه التحليلية لمهمة إظهار كيف تقوم العملية الاقتصادية، من خلال تغيير ذاتها وتبعا لمنطقها الكائن بتغيير الإطار الاجتماعي باستمرار بل هي في الواقع تغير كل المجتمع)(٩).

يرجع التحليل الماركسي هذا إلى أصول هيغلية، إذ رأى "هيغل" أن مبدأ التطور يعني وجود بذرة أو إمكانية كامنة تناضل لتتحقق، وأن تاريخ العالم هو عملية تطور تختلف في طبيعتها عن مجرد النمو، ولكن ماركس أعطى هذه الأصول مضمونا اقتصاديا واضحا، ومرة أخرى نرى أن هذه المعاني تختلف نوعيا عن التنمية كجهد قصدي واع في بلدان العالم الثالث(١٠)، أما أول استعمال لكلمة تنمية بالمعنى المعاصر فيمكن ارجاعه إلى اقتراح "يوجين ستيلي" لـ (خطة تنمية للعالم) ١٩٣٩، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة كان مصطلح (التنمية الاقتصادية) يعني تقريبا نمو الناتج للفرد في البلدان الأقل نموا، فأعلن "آرثر لويس" في ١٩٤٤ إن هدف برنامج للتنمية الاقتصادية السريعة هو (تضييق الفجوة) في الدخل للفرد بين البلدان الغنية والفقيرة، إلا أن إحدى أولى وثائق الأمم المتحدة أعلنت في ١٩٤٧ أن الغاية النهائية للحكومات عن التنمية الاقتصادية هي رفع الرفاه القومي لكل السكان مما أضفى على المفهوم اتساعا واضحا(١١).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

إن عملية التنمية تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع لإيجاد قدرات ذاتية تمكنه من العطاء، وتؤكد استقلاليته وتقليل باستمرار احتمالات سقوطه في براثن التبعية بجميع أشكالها من أجل تأمين متطلبات وجوده الحيوي ومراحل تطوره الحضاري وأداء رسالته الانسانية، ولعله من المفيد الإشارة إلى عناصر التعريف عند الدكتور علي الكواري وهي[١٢]:

١- التنمية عملية وليست حالة، ومن ثمّ فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

٢- التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

٣- التنمية عملية واعية وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

٤- التنمية عملية موجهة لموجب إدارة للتنمية، تعني الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها، وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الأكفأ لموارد المجتمع إنتاجا وتوزيعا بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

٥- إيجاد تحولات هيكلية، وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي وهذه التحولات بالضرورة تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية، ويؤكد يوسف صايغ هذه الخاصة بقوله "أن النمو يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة، ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية القائمة...إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبدلات إيجابية واسعة نوعية لا كمية فحسب في هذه المعطيات والمؤسسات جميعا".

٦- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبنى قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة لم تكن موجودة قبلا، وأن تكون مرتكزات البناء محلية ذاتية ومتنوعة ومتشابكة ومتكاملة ونامية وقادرة على مواجهة التغييرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم أو التراكم الرأسمالي: الكمي والنوعي.

٧- تحقيق تزايد منتظم، بمعنى أنه ينبغي أن يكون تزايدا منتظما عبر فترات زمنية طويلة، وقادرا على الاستمرار في المدى المنظور، وذلك تعبيرا عن تراكم الإمكانيات واستمرارية تزايد القدرات وإطلاق الطاقات وتصاعد معدلات الأداء المجتمعي وليس تعبيرا عن تغييرات متأرجحة تلقائية المصدر غير متصلة السبب.

٨- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد . وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف (تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد) إذا ما أخذ بمعناه الصحيح وإذا ما توفرت له إمكانية القياس الصحيح، ومما هو جدير بالذكر أن هذا المؤشر لو طبق بشكل صحيح عبر فترة معقولة من الزمن (٢٠ سنة) على حالة أي بلد عربي بما فيها الأقطار النفطية لاتضح لنا تأرجحه وعدم انتظامه.

٩- تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية هو الوسيلة لبلوغ غاياته، وهذا التزايد الذي يجب أن يكون متصاعدا يجب في الوقت نفسه أن يكون بالقدر النسبي المقارن بالنسبة للمجتمعات الأخرى.

١٠- الإطار الاجتماعي – السياسي، ويتضمن إليه التغيير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المشاركة بمعناها الواسع، كذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات والمجتمع نفسه فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل اهداف التنمية هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها(١٣).

لقد تم تعريف التنمية على انها "العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية أم قومية بالاعتماد على المجهودات ذات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب منهما قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات(١٤)، كما عرف محمد توفيق صادق التنمية انها (مجموعة تراكيب في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية)(١٥).

المبحث الثاني

أبعاد التنمية السياسية

انطلاقا من اهتمام كل فروع العلوم الاجتماعية بالتقسيم الثنائي للحداثة والتقليد وبعملية التحديث بدأ علماء السياسة في الستينيات في القيام بدراسات وأبحاث بشكل جدي في إطار ما يعرف بالتحديث السياسي أو التنمية السياسية، ولقد كانت نقطة البداية هي الاهتمام بمفهومي التقليد والحداثة، ولكن بعد فترة وجيزة تم إغفال هذا التركيز المقارن غير الحركي، وبدأ التركيز على اهتمامات أكثر دينامية وذات مضامين تنموية، ويمكن ملاحظة هذا التغير في أبحاث ودراسات لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، وبالذات في كتابات "الموند" رئيس اللجنة وقائدها الفكري خلال الخمسينيات والستينيات(١٦).

لقد لعب كتاب "الموند" (السياسة في المناطق النامية) الذي نشر عام ١٩٦٠، دورا مهما وأساسا في تركيز اهتمام علماء السياسة على مشاكل التنمية، حيث احتوى الجزء الأعظم من الكتاب على وصف وتحليل أنماط السياسة في خمس مناطق نامية وفق إطار تحليلي موحد ومشترك، ولكن التأثير الفكري لهذا الكتاب جاء اساسا من المقدمة التي كتبها "الموند"، وبدرجة أقل من الخاتمة التي أعدها "كولمان" (Coleman)، ولقد نتج هذا التأثير أساسا عن تطبيق هذه الدراسة لمفهوم النظام السياسي على البلدان غير الغربية، واستعمل "الموند" هذا الإطار التحليلي للتفريق بين النظم السياسية المتقدمة (Developed) والمتخلفة (undeveloped) أو النامية (Developing)، والنظم السياسية المتقدمة تعد خاصية من خصائص المجتمع الحديث بينما تعد النظم السياسية المتخلفة من ضمن خصائص المجتمع التقليدي(١٧).

قام "الموند" باشتقاق مفاهيمه حول التقليد والحداثة (أو العقلانية كما يسميها) من التحليلات الرئيسية في علم الاجتماع ومن أفكار "بارسونز"(Parsons) على وجه التحديد وتبرز المساهمة المميزة "لألموند" في هذا الإطار في إصراره وتأكيده على أن كل النظم السياسية هي نظم مختلطة من النامية الثقافية، وأنها تشمل عناصر تقليدية وأخرى حديثة، فكل النظم السياسية الغربية المتقدمة والنظم السياسية غير الغربية الأقل تقدما هي نظم انتقالية، ولقد انتقد "الموند" العلماء الاجتماعيين الذين ايدوا نظرية التصنيف الثنائي وشجعوا فكرة الاستقطاب النظري ومن ثم عجزوا عن إدراك هذه الخاصية المزدوجة لكل النظم السياسية(١٨).

سعت العديد من الأنظمة السياسية للاهتمام بالهياكل والبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، عبر اتباع عمليات التنمية السياسية من خلال تعديل واقعها والانتقال من حالة إلى أخرى، أي من بنى تقليدية إلى بنى محدثة فبعد أن كان النظام السياسي معني بالشكل الخارجي لنظام الحكم في الدولة، وما يتصل به من تحديد شكل الحكومة ووظائفها القانونية وصلاحياتها كما يحددها الدستور وتتضمن المؤسسات القيادية والفئات ذات المصلحة والقيادات صانعة القرارات، بات من الضروري أجراء التنمية السياسية والانتقال إلى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

مضامين تدفع باتجاه الحرية التي تستند إلى الاختيار والتي هي ضوء الديمقراطية وجوهرها الحقيقي وتتطلب مستوى معينا من المؤسسية، لذلك يمكن القول أن التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ذلك بأن الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية وأن يشارك مشاركة فعالة وإيجابية في الحياة السياسية ، وبذلك فإن التنمية السياسية هي ضرورة وطنية وحتمية من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورقيه، والتنمية بوصفها آليه للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها من جانب وتتأثر بها من جانب آخر، فالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية إذ أن هذه الأخيرة هي أحد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الاطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الانجازية والسياسات التطبيقية، وبذلك فإن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو بمثابة الدليل على معاناة المجتمع ونظامه السياسي من حالة التخلف السياسي[١٩]، لذا فقد تعددت وتنوعت تعريفات التنمية السياسية بحسب تحدد وتنوع علماء السياسة المهتمين بالمناطق النامية، وفي عام ١٩٦٥ وضع لوسيان باي (Pye) تعريفاً شاملاً لمفهوم التنمية السياسية، حيث أعتبر أن التنمية السياسية تتضمن الحركة تجاه المزيد من المساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي، وتجاه تزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وتجاه ازدياد تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي، وكما يرى (باي) فإن هذه الأبعاد الثلاثة تمثل جوهر ومركز عملية التنمية، وفي نفس الإطار اكتشف "هنتنغتون" وجود أربعة مفاهيم مشتركة ومتكررة بين التعريفات المختلفة للتنمية السياسية: العقلانية والاندماج القومي، والديمقراطية والتعبئة أو المشاركة، وخلال السعي نحو فهم ودراسة التنمية السياسية واجه علماء السياسة ثلاث قضايا رئيسة[٢٠].

(أولاً) ماهية العلاقة بين التنمية السياسية والتحديث السياسي، وكان الاتجاه السائد هو اعتبار أن المفهومين متطابقان وأن التنمية السياسية هي مظهر من مظاهر التحديث بصفة عامة، ولقد جاء الاعتراض الوحيد لهذا الاتجاه من عالم السياسة "هنتنغتون" عام ١٩٦٥م، حيث رأى أنه من الضروري والمفيد التمييز بين التنمية السياسية والتحديث، حيث أن الربط بين الاثنين أدى إلى الحد بشكل كبير من إمكانية تطبيق مفهوم التنمية السياسية زمنيا ومكانيا، وذلك بأنه قد تم ربط بمرحلة معينة من التطور التاريخي، وبذلك صار من غير الممكن الحديث عن التنمية السياسية لدولة المدينة الإغريقية أو الامبراطورية الرومانية.

إن هذا الربط قد جعل مفهوم التنمية السياسية مفهوم مركب ومتشابك وغير واضح، وقلل من أهميته وصار من الصعب بل من المستحيل التفكير حول انتكاس التنمية السياسية، أي التفكير حول الانحلال والتدهور السياسي[٢١].

(ثانياً) القضية الثانية تتعلق بالتساؤل حول ما إذا كانت التنمية السياسية مفهوما أحاديا أو مفهوما مركبا ومتشابكا، ونظرا لأن عددا كبيرا من العلماء كانت لديهم أفكار متعددة ومتباينة حول ماهية التنمية السياسية، لذلك كان هناك ميل واتجاه لاعتبارها مفهوم متشابكا ومركبا[٢٢].

حاول (باي) تفسير وتبرير ذلك من خلال التأكيد على أن خاصية التعدد الوظيفي التي تتميز بها السياسة تعني أنه لا يمكن استعمال مقياس واحد لقياس التنمية السياسية، ولهذا فقد اقترح ثلاثة معايير، وكان هذا يبدو معقولا إذا ما اعتبرنا أن التنمية السياسية هي عملية مركبة ومتشابكة، إلا أن هذا المدخل قد يؤدي إلى مجموعة من الصعوبات، فما هي طبيعة العلاقة بين العناصر المكونة للتنمية السياسية؟، وعليه فعلى الرغم من أن (باي) يرى أن المساواة والقدرة والتمايز تمثل أبعاد ومظاهر التنمية السياسية، إلا أنه اعترف بأن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ارتباطها ببعضها ليس واضحا وسهلا بالضرورة بل على العكس من ذلك فتاريخيا كان هناك ميل لوجود توترات حادة بين مطالب المساواة ومتطلبات القدرة وعمليات التمايز البنيوي[٢٣].

يرى" الموند" أن هناك ميلا بأن يحدث التمايز الوظيفي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة معا في وقت متزامن، إلا أن العلاقة بين أي متغيرين من هذه المتغيرات الثلاث ليست دائما بالضرورة واحدة، وفي الواقع فأن "الموند" قد قدم مصفوفة ثنائية وضع التمايز البنيوي وعلمانية الثقافة على أحد محوريها، بينما وضع متغير استقلالية النظم الفرعية على المحور الآخر واستطاع أن يضع أنواعا مختلفة من النظم السياسية في جميع الخانات التي تتكون منها المصفوفة، وهذا يطرح بالضرورة تساؤلا مهما حول ما هية ومعنى وفائدة التنمية السياسية إذا كانت تعني كل شيء[٢٤].

(ثالثاً) التساؤل؟ هل ان التنمية السياسية مفهوماً وصفياً أم مفهوماً غائياً، فإذا تم اعتبار التنمية السياسية مفهوماً وصفياً فأن ذلك يفترض أنها تشير إلى عملية واحدة أو مجموعة من العمليات التي يمكن تحديدها من خلال خصائصها الذاتية، أما إذا كانت التنمية السياسية مفهوماً غائياً فأن هذا يعني تصورها لحركة نحو هدف معين ومن ثمّ يتم تعريفها من خلال اتجاهها وليس من خلال محتوياتها، وكما حدث بالنسبة لعملية التحديث فقد تم تقييم أهداف التنمية السياسية تقييما إيجابيا، ولا يشكل تعريف التنمية السياسية من خلال أهداف معينة أية صعوبات إذا كانت لدينا معايير واضحة ومؤشرات صحيحة (مثلا، المعادل السياسي المتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) لقياس التقدم نحو هذه الأهداف، ولكن في غياب هذه المعايير سيوجد ميل قوى لافتراض أن عملية التنمية السياسية موجودة لمجرد أن الباحث وصناع القرار الذين يقوم بدراستهم يريدون التنمية السياسية ويرغبونها[٢٥]، وعلى هذا الأساس صار كل ما يحدث في البلدان النامية تقريبا (انقلابات جرعات أثنية، حروب ثورية) جزءا من عملية التنمية، على الرغم من تناقضها أو تأثيرها السلبي وغير التقدمي كما يبدو ظاهرا على السطح[٢٦].

المبحث الثالث: محددات التنمية السياسية

أولاً: جوهر التنمية السياسية

يقصد بالتنمية السياسية تنظيم الحياة السياسية، ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة القومية وقد افترض (صاموئيل هنتغتون) ان عملية التنمية السياسية تتضمن ثلاثة عناصر أساسية :المأسسة، النظام العام، الاستقرار[٢٧].

١- المأسسة (عقلنة السلطة)

تعني بناء سلطة علمانية قومية موحدة تضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني، أو العرقي، أو الأيديولوجي، وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة، وتوزيع المهمات على أساس الكفاية والقدرة على الانجاز، وهذا يؤدي إلى ظهور وظائف سياسية متباينة وتنمية بنى متخصصة لممارسة هذه الوظائف، والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة هذه هي السمات الجوهرية للدولة القومية، دولة المؤسسات المنفصلة عن التبعية للمؤسسية الدينية أو للزعامة الملهمة[٢٨].

٢- النظام العام (التباين في الوظائف السياسية).

تتمثل المهمة الملحة للنظام في توفير الاستقرار السياسي الذي يعد من أبرز المعايير للتمييز بين الدول، أي للتمييز بين الدول الديمقراطية، المستندة على سياسة الإجماع والشرعية والاستقرار والتنظيم والفعالية، والدول الديكتاتورية الفاقدة لهذه العوامل، فالديمقراطية تستلزم الفعل بين الأدوار السياسية وظهور البنى والمؤسسات لتأدية الوظائف المختلفة، إذ تتباين على صعيد الحكومة الوظائف التشريعية والتنفيذية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

والقضائية، أما في مجال الحياة السياسية يظهر التباين بين الأحزاب وجماعات المصالح والنقابات والاتحادات، فكلما تقدم النظام السياسي تزداد الوحدات السياسية والإدارية، تنوعا وتتعقد فيه البنى لذا يفترض خلق النظام الشرعي العام في البلدان النامية أي خلق المنظمات السياسية، التي تضمن الحرية وتأسيس السلطة الديمقراطية[٢٩].

٣- الاستقرار.

يرى (هنتغتون) ضرورة تحقيق الاستقرار بإيجاد مؤسسات سياسية، وتأسيس الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية، وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة، وفي اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية وتوفير آليات المشاركة، للنظام السياسي القدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، والاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية وعدالة توزيع المهمات والثروات لضمان المساواة، وإن التنمية السياسية متصلة بطبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية والمشاركة السياسية وتكون عمليا في بلدان العالم الثالث العديد من مظاهر التحديث، في مجال التعليم، والتصنيع، وارتفاع المستوى الاقتصادي، وتطور أدوات الاتصال[٣٠].

إن الواقع السياسي لم يتطور نحو التنافس الديمقراطي بل نحو تحلل الديمقراطية، وظهور النظم العسكرية الفردية (الاوتوقراطية) أو نظام الحزب الواحد، فبدلا من تعزيز الاستقرار نمت ظاهرة الانقلابات وحركات التمرد العرقي أو الديني، وبدلا من بناء الأمة الموحدة انفجرت الصراعات العرقية والحروب الأهلية، وبدلا من العقلنة وبناء الدولة القانون والمؤسسات، ثم تفكك الإدارات وأضعاف التنظيمات السياسية[٣١]، وتكون التنمية السياسية في مجتمعات عالم الجنوب بناء على ما ورد في التحليل السابق عرضة لما يطلق عليه " لوسيان باي" أزمات التنمية، أما " لوسيان باي" فإنه يقترح ابتداءا منهجا تنمويا مبنيا على اعتقاده بأن جميع المجتمعات تتعرض للعوارض والمشاكل نفسها بفعل التحديث لذا يفترض مجابهتها بالثالوث الآتي (تعزيز المساواة، تحسين القدرات السياسية، والتباين البنيوي)[٣٢].

ثانياً- التنمية وأزماتها في المجتمع

يعتقد "لوسيان باي" أن الصراع في المجتمع عند انتقاله نحو التحديث والتنمية يبلور ظهور ست أزمات تتصل الواحدة بالأخرى، لذا يفترض من كل نظام تحقيق النجاح في مجابهة هذه الأزمات لضمان نجاح التنمية السياسية وهذه الأزمات هي أزمة الهوية، أزمة الشرعية أزمة الانتشار وأزمة المشاركة وأزمة الاندماج أزمة التوزيع[٣٣].

لذلك لا تخضع هذه الأزمات لنفس المنطق من حيث تتابعها بل تتنوع حسب خصائص كل مجتمع، وقد دفعت هذه الفرضية (باي) إلى استنباط ثلاثة اتجاهات للبحث قابلة للتنفيذ على أي نظام سياسي من خلال الإجابة عن الإشكالات الآتية أما الأزمات التي يعمل النظام السياسي على حلها كيف يواجهها؟ بأي سياق يجابهها؟، ويميل (باي) للبحث عن إجابة عن الإشكالية التي يثيرها السؤال الأخير الاعتقاد بأن المشكلات التي يواجهها أي نظام هو بقدر أهمية وخطورة أزمات التنمية[٣٤].

مثلاً على ذلك عاشت ألمانيا وإيطاليا، تاريخاً متوتراً على صعيد النظام السياسي لاضطرارها إلى مجابهة أزمة الهوية وأزمة الشرعية في وقت واحد، أما دول العالم الثالث فتعاني من حالة أكثر خطورة بفعل الضغط الذي يولده النظام الدولي، لدفع هذه الدول لتقليد النماذج الأوربية في التحديث وبصورة سريعة، وفي الوقت نفسه مجابهة جميع أزمات التنمية، وهذا ما دفع الدول النامية ومنها الدول العربية إلى حل إحدى هذه الأزمات لكنها بقيت تعاني من الأزمات والمشكلات الأخرى على صعيد البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما أضعف هذه الدول ومنعها من تنفيذ مناهج تنموية فعلية[٣٥].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

إن الدولة الديمقراطية في عالم الشمال اتسمت بالاستقرار السياسي، ونجحت في بناء نظام توضع فيه المصلحة العامة في المقدمة عبر تحقيق المشاركة في المؤسسات، والعمل على احترام حقوق الإنسان وأن توضع في الحسبان أهمية الرأي العام وحق المجتمع بالاطلاع على الحقائق للتوصل إلى قدر من الوفاق الاجتماعي من خلال الحوار وهذا ما يطور الإحساس القومي والعمل السياسي في إطار المؤسسات الديمقراطية الشرعية.

إن انعدام الاستقرار يضعف السلطة السياسية ويقلل من فرص الإنماء وتحقيق الاندماج القومي وهذا ما يكرس التجزئة الاجتماعية والاقتصادية ويساعد على إبقاء القيم التقليدية ويدفع على العودة إلى الماضي بحثا عن الأمن بدلا من تحديث المجتمع والتغلب على التخلف، يفترض حسب الاعتقاد الليبرالي تغيير قيم المجتمع عن طريق التعليم بإحلال الأفكار المعاصرة وتدريجيا بدلا من الأفكار التقليدية وهذا ما يسهم إلى الشروع في التحديث والتنمية السياسية والاقتصادية وبناء الدولة القومية الديمقراطية[٣٦].

يرى عدد من مفكري علم الاجتماع الماركسي أن ظاهرة عدم الاستقرار لا تتعلق بتخلف الثقافة السياسية، بل إلى تخلف البناء الطبقي وعدم ظهور طبقة اقتصادية مهيمنة في معظم دول العالم الثالث، بفعل تبعية البرجوازية الوطنية للطبقة الرأسمالية الغربية، فالتخلف الاقتصادي يؤدي إلى اقتسام السلطة بين مختلف الطبقات، إذ تصبح الدولة مسرحا للصراع والتنافس مع غياب هيمنة طبقة على طبقة ويظهر بفعل التخلف الاجتماعي نوع من الوصاية العائلية أو العرقية، للسيطرة على المؤسسات السياسية والاقتصادية التي تكون هي أيضا تابعة للشركات المتعددة الجنسية، هكذا تتحول الدولة في دول العالم الثالث إلى أداة بيد الاستعمار، وظهر نمط النظام الاشتراكي الموجه بصورة مركزية، على جانب نظام رأسمالية الدولة، وقد حاولت الاشتراكية الموجهة تغيير العلاقات الاقتصادية وأنماط الإنتاج، لصالح الفلاحين حيث ساد الاعتقاد بأن تحقيق الاشتراكية مرتبط بظهور دولة قومية مركزية لتعبئة الموارد وتوجيه السياسة بضد الطبقة الرأسمالية الداخلية أو العالمية[٣٧].

إن ضعف البنية السياسية لأغلب دول عالم الجنوب قاد باستمرار لأزمات اقتصادية واجتماعية هددت استقرار وتوازن الدولة، ودفع الجيش إلى التدخل في الحياة السياسية والسيطرة على السلطة والاستحواذ على مؤسساتها لذا من الضروري أن تعيد هذه الشعوب النظر فيما آلت إليه تجاربهم المختلفة للانتقال إلى التقدم عبر استخدام أدوات التنمية السياسية بصورة تنسجم مع حاجات هذه البلدان، وخصائصها التاريخية والثقافية[٣٨].

الخاتمة

تعد التنمية السياسية عنصرا أساس في ديمومة النظام السياسي عبر المرونة والاستجابة لمتغيرات البيئة السياسية، إذ يعمل التحديث السياسي على مغادرة المسار التقليدي في الحكم وتعويضه ببنى مؤسسية تستوعب مستجدات التطور البنيوي للهياكل السياسية في الدولة الحديثة، ويكمن جوهر التنمية السياسية في تزايد معدلات التخصص في البنى السياسية وتعميق الثقافة السياسية عبر ترسيخ التعددية والمنافسة السياسية، وقد اختلف التعاطي مع مفهوم التنمية السياسية في الدول العربية، حيث اتخذ منحى الزيادة والانتشار والنماء ولم يتم الالتفات الى الهدف الرئيس الذي تلخص في التغيير والانتقال واستبدال الجديد بالقديم، مثلما فعلت العديد من الدول من خلال الاهتمام بالهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعديل واقعها السياسي وما يتصل به من ثوابت دستورية وفصل بين السلطات وتداول سلمي للسلطة.

الاستنتاجات:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

١ – تضطلع التنمية السياسية بمهام التحديث السياسي ويتحمل النظام السياسي مسؤولية وضع آلياتها وسياقات التحول والانتقال الحقيقي لواقع سياسي مستقر.

٢ – لا تقتصر التنمية السياسية على جوانب البيئة السياسية بل تتعداها الى محاور تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وفق أطر مؤسساتية.

٣ – تمارس الانظمة السياسية في الدول العربية دورا حذرا في تبني مقتضيات التنمية السياسية، ولازالت تفتقر لإرادة انتقال فاعل بسبب عدم وضع سياسة واضحة أو معيار زمني للتحديث، إما بسبب انعدام الثقة بين النخب السياسية الفاعلة أو عدم تهياه البيئتين الاجتماعية والثقافية استيعاب تبعات التنمية السياسية.

المصادر

(١) خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٧، ص٢٤.
(٢) أحمد رشيد، إدارة التنمية للدول النامية، مكتبة مدبولي للنشر، ط١، ١٩٨٥، ص٢٠.
(٣) محمد أحمد السريني، عبد الرحمن يسري ، محمد أحمد السرين، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية ومشاكلها، دار التعليم الجامعي ، ط١، ٢٠١٤، ص٥٤.
(٤) خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، مصدر سبق ذكرة، ص٢٥.
(٥) خيري عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، دار الافاق الجديدة ، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ص٢٦ .
(٦) عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري للطباعة ، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٨.
(٧) خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ .
(٨) ابراهيم العسل ، التنمية في الاسلام مفاهيم ومناهج تطبيقات، المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات، بيروت، ط١، ١٩٩٦ ، ص٢٨ .
(٩) عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري للطباعة، بيروت، ١٩٩٦، ص١٠٧.
(١٠) مفيد ذنون يونس، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم – مجلة دراسات اقليمية، مركز دراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، العدد١٣، ٢٠٠٩، ص٨٨.
(١١) المصدر نفسه، ص٤٦-٤٧.
(١٢) عادل حسين وآخرون، عادل حسين وآخرون، التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي(٦)، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢١ .
(١٣) عادل حسين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٤-٢٥.
(١٤) محمد توفيق، التنمية في دول مجلس التعاون، مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد١٠٣، ١٩٨٦، ص٢٥.
(١٥) المصدر نفسه، ص٢٥.
(١٦) عبد الجابر تيم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.
(١٧) محمد زاهي بشير، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، تونس، ١٩٩٨، ص١٦٩.
(١٨) المصدر نفسه، ص١٧٠.
(١٩) صالح بلحاج، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر ، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١١٦-١١٧ .
(٢٠) محمد زاهي بشير، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢ .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الحادي الاربعون – كانون الثاني ٢٠٢٥– رجب ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(٢١) صلاح محمد الياسين، التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج، مؤسسة دار العلماء للنشر، بلا، ١٩٩٧، ص٧٣ .

(٢٢) سلمان الرياشي وآخرون، دراسة في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص٢٦ .

(٢٣) هيجون ريتشارد، نظرية التنمية السياسية ترجمة حمدي عبد الرحمن، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، ٢٠٠١، ص١٣٥.

(٢٤) عادل فهمي محمد بدر، دراسة حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية للطباعة، الأردن، ط١، ١٩٨٨، ص١٧٤.

(٢٥) عبد الجبار احمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مكتبة الطليعة العلمية، عمان، ط١، ٢٠١٣، ص٧٧.

(٢٦) محمد زاهي بشير، مصدر سبق ذكره، ص١٧٥.

(٢٧) غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مديرية دار الكتاب للطباعة، بغداد، ط١، ١٩٩٣، ص٧٩ .

(٢٨) عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية ،الابعاد المعرفية والمنهجية،ج١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٢، ص٩٩ .

(٢٩) غازي فيصل، مصدر سبق ذكره، ص٨٠ .

(٣٠) هيجون ريتشارد، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤ .

(٣١) إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، دار المستقبل العربي، ط٣، ١٩٨٣، ص٣٦ .

(٣٢) غازي فيصل، مصدر سبق ذكره، ص٨١ .

(٣٣) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٩٩، ص٧٨.

(٣٤) محمد شطب عيدان المجمعي، المصدر نفسه، ص١٤٨.

(٣٥) غازي فيصل، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

(٣٦) خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٧، ص٤٥.

(٣٧) بياضي محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة الجزائر، ٢٠١٢، ص٢١.

(٣٨) خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص٤٦ .